دليل القيد
في
البورصة المصرية

المحتويات

مقدمة	2
كيف يتم قيد وإدراج أسهم شركتك بالسوق الرئيسى بالبورصة المصرية؟	4
هل تستوفى شركتك شروط قيد أسهمها بالبورصة المصرية؟	6
ما هى بدائل عدم تحقيق الشركة الراغبة للقيد بالسوق الرئيسى لشرط الحد الأدنى لنسبة صافى الربح قبل الضريبة؟	10
أهم مستندات قيد أسهم الشركة بالبورصة المصرية	12
هل يجوز قيد الأسهم الأجنبية؟	14
ما هي نشرة طرح أسهم الشركة بالبورصة المصرية؟	15
خطوات عملية القيد	16
حالات خاصة للقيد	18
هل يمكن قيد شركات يقل رأس مالها عن 100 مليون جنيه؟	20

مقـــــدمـــــة

توفر البورصة المصرية سوقاً منظماً يتميز بالكفاءة والعمق والشفافية من خلال إتباع المعايير الدولية للقيد والإفصاح وتداول الأوراق المالية بما يمكن الشركات المقيدة من الحصول على التمويل المطلوب من خلال المستثمرين الجدد عن طريق زيادة رأس المال أو من خلال إصدار سندات أو صكوك تمويل، وذلك بهدف التوسع في أعمالها

وتعتبر البورصة المصرية سوق منظم يحكمه قواعد قانونية مستقرة بما يمكن المستثمرون من التخارج ونقل ملكياتهم فى الشركات المصدرة عبر نظام تداول آلى متطور.

وتوفر البورصة المصرية نظام آلى للتداول يحكمه قواعد قانونية مستقرة تتسم بالشفافية والمرونة بما يمكن المستثمرين من نقل ملكية أوراقهم المالية بمختلف صورها (أسهم - سندات - صكوك تمويل - وثائق صناديق الإستثمار - شهادات الايداع المصرية - حقوق الإكتتاب).

وتتميز البورصة المصرية بإمكانية توفير آلية آمنة للتخارج مما يمكن المستثمرين من تسييل أوراقهم المالية والحصول على أموالهم في صورة نقدية بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن.

ففي حين تعتمد الأسواق غير المنظمة على الإتفاق بين البائعين والمشترين من خلال شركات السمسرة، فإن قيد وتداول الأوراق المالية من خلال البورصة المصرية، يتميز بالآتي:

- الإفصاح والشفافية وتوفير كافة المعلومات.
- قوانين وقواعد تحكم عمل السوق.
- رقابة عادلة على السوق لمنع التلاعبات.
- ضمان توافر السيولة بشكل يومى يسهل تنفيذ العمليات.
- دقة فى تنفيذ الصفقات.
- وجود حد أدنى للمخاطر.
- السعر العادل للورقة المالية في ضوء تفاعل قوى العرض والطلب.

وبصفة عامة، فإن البورصة المصرية تعمل على تلبية إحتياجات ومتطلبات اطراف السوق الرئيسية الممثلة لقوى العرض والطلب من مستثمرين وشركات مصدرة. لتكون بذلك بوابة تمويلية للشركة المصدرة نحو قاعدة متنوعة من المستثمرين المحليين والدوليين، بما يوفر الآتي:

- تنوع الأدوات المالية حيث يمكن للشركة المصدرة تنويع مصادرها التمويلية سواء بزيادة رؤوس الأموال من خلال الأسهم وحقوق الإكتتاب أو باستخدام أدوات الدين المختلفة مثل السندات أو صكوك التمويل.
- توافر سوق يتسم بالكفاءة والعمق.
- توفر البورصة منصة تداول تكنولوجية تعمل وفق أعلى معايير عالمية مطبقة في مجال الأسواق المالية.

كيف يتم قيد وإدراج أسهم شركتك بالسوق الرئيسى بالبورصة المصرية

تتطلب عملية القيد بالبورصة سلسلة من الاجراءات وتنقسم الى أربع مراحل أساسية

أولـــهـــا الإعداد للقيد وتجهيز المستندات المطلوبة وتقديمها للإدارة المختصة بالبورصة وتتوافر لدى البورصة قائمة من وكلاء القيد لمساعدة الشركات فى كيفية إنهاء إجراءات القيد بالبورصة، وفى حالة تفضيل الشركة لتقديم طلب القيد من خلال مفوض لديها دون الإستعانة بوكلاء القيد فإن فريق عمل متخصص فى شئون القيد بالبورصة المصرية جاهز لمعاونة الشركة فى هذه المرحلة وما يليها من مراحل.

ثانيـــاً على الشركات المقيدة لها أوراق مالية إتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للبورصة لتنفيذ الطرح أو بدء التداول على تلك الأسهم أو الشهادات بحسب الأحوال خلال ستة أشهر من تاريخ القيد ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها.

ثالـــثاً تقوم الشركة بطرح نسبة من أسهمها للتداول بالبورصة بناءً على تقرير إفصاح بغرض الطرح او نشرة طرح معتمدة من الهيئة، وبعد نشرها بوسائل النشر المحددة تبدأ عملية تنفيذ الطرح بالبورصة من خلال ادارة عمليات السوق.

ثم تأتى المرحلة الرابعة والأخيرة بنجاح الطرح وتحقق شروط القيد المتبقية (نسبة الطرح ونسبة الاسهم حرة التداول وعدد المساهمين) ويتم القيد النهائي وتداول أسهم الشركة فى أحد أسواق البورصة.

حيث تقوم لجنة العمليات بتحديد تاريخ بدء التداول على أسهم الشركة فى أحد اسواق البورصة وكذلك سعر الفتح وتحريك الحدود السعرية من عدمه فى أول يوم تداول ليتم تحديد سعر إقفال السهم بناء على قوى العرض والطلب.

1. الإعداد للقيد وتجهيز المستندات المطلوبة وتقديمها.
2. تسجيل الشركة بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية
3. تقوم الشركة بطرح نسبة من أسهمها للتداول بالبورصة.
4. نجاح الطرح وتحقق شروط القيد المتبقية.
5. بدء التداول على أسهم الشركة فى أحد اسواق البورصة.

هل تستوفى شركتك المصرية شروط قيد اسهمها بالبورصة المصرية

الشكل القانوني	شركة مساهمه مصرية.
نوع الأسهم	أسهم أسمية عادية أو ممتازة، نقدية أو عينية.
سجل أداء الشركة	أن يكون لدى الشركة قوائم مالية لسنتين ماليتين سابقتين علي طلب القيد مصدق عليهما من الجمعية العامة العادية وتقديم آخر قوائم دورية صادرة.
لغة القوائم المالية	اللغة العربية.
معايير المحاسبة والمراجعة	تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية ويراجعها مراقب حسابات الشركة ومصدق عليها من الجمعية العامة العادية للشركة وموثقة من الجهة الإدارية المختصة.
مراقب الحسابات	تعينه الجمعية العامة العادية للشركة من بين المقيدين في سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية.
الحد الأدنى لنسبة صافى الربح	يشترط للقيد تحقيق حد أدنى نسبة صافى ربح 5% من رأس مال الشركة المدفوع المطلوب قيده. وذلك قبل خصم الضرائب على أن تكون تلك الأرباح متولدة من ممارسة النشاط الاساسى المحقق لغرضها في آخر قوائم مالية سنوية ودورية سابقة علي طلب القيد.

حقوق المساهمين	يجب ألا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.
رأس المال الممكن قيده	لا يقل عن 100 مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية مدفوع بالكامل وفقاً لاخر قوائم مالية سنوية أو دورية مرفقاً بها تقرير مراجعة شاملة من مراقب الحسابات ومصدق عليها من الجمعية العامة العادية للشركة.
الحد الأدنى لعدد الأسهم الممكن قيدها	لا يقل عن 5 مليون سهم.
الحد الأدنى لنسبة الأسهم المطروحة فى تقرير الإفصاح بغرض الطرح أو نشرة الطرح	لا تقل عن 25% من إجمالى أسهم الشركة أو ربع في الألف من رأس المال السوقى حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة.
الحد الأدنى لنسبة الأسهم حرة التداول	لا تقل عن 10% من إجمالى أسهم الشركة أو 1/8 في الألف من رأس المال السوقى حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن 5% من أسهم الشركة.
الحد الأدنى للأسهم الواجب أن يحتفظ بها أعضاء مجلس إدارة الشركة والمساهمين الرئيسين بالشركة	51% من الأسهم المملوكة للمساهمين الرئيسيين بما لا يقل عن 25% من اسهم رأسمال الشركة المصدر وفى حالة النقص يتم إستكمال نسبة الـ 25% من مساهمات أعضاء مجلس الادارة ومؤسسى الشركة.

فترة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركة لأسهمهم وكذلك اعضاء مجلس الإدارة المؤسسين فى حالة الإستكمال	لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ الطرح أو من تاريخ القيد للشركات التي طرحت أسهم لها في اكتتاب عام قبل القيد، على أن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السالفة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية.
الحد الأدنى للمساهمين	لا يقل عن 300 مساهم بعد الطرح مع مراعاة أن تكون الأسهم موزعة في ضوء الضوابط التي تحددها البورصة بهدف التحقق من عدم صورية الطرح.
القواعد واللوائح	الإلتزام بقواعد القيد والإفصاح، وكذلك قواعد التداول بالبورصة.
عقد اتفاق القيد	يلزم أن تبرم الشركة طالبه القيد عقداً مع البورصة ينظم حقوق والتزامات كل منهما بما في ذلك الالتزامات المالية التي يتعين على الشركة سدادها للبورصة لمخالفتها قواعد وإجراءات القيد أو نصوص العقد وتعتبر بنود العقد وتعديلاته والملاحق الإضافية جزء من إلتزامات القيد وإستمراره.
القيود الاتفاقية والنظامية على تداول الأسهم	يلزم خلو النظام الأساسى للشركة من أية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها مع عدم الإخلال بالقيود الواردة بالتشريعات المنظمة لبعض الأنشطة أو مناطق جغرافية معينة.

الإيداع والقيد المركزي للأسهم	أن تكون أسهم الشركة مودعة بنظام الإيداع المركزي بحيث تكون أسهم الشركة غير مادية.
موقع إلكتروني	تلتزم الشركة بإنشاء موقع الكتروني لنشر البيانات والمعلومات التي تحددها إدارة البورصة.
التصويت التراكمي	وجوب إستخدام التصويت التراكمي في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.
عنصر نسائي	ألا يقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن 25% أو عضوتين على الأقل.
حظر الجمع بين منصبين	حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي.
اقرار من كل مساهم رئيسى وعضو مجلس ادارة الشركه بعدم صدور احكام قضائية	تقديم اقرار من كل مساهم رئيسى وعضو مجلس ادارة الشركه بعدم صدور احكام قضائية او تحريك لدعاوى جنائية من الهيئة العامه للرقابه الماليه ضد اى منهم

ما هى بدائل عدم تحقيق الشركة الراغبة للقيد بالسوق الرئيسى لشرط الحد الأدنى لنسبة صافى الربح قبل الضريبة

يجوز قيد أسهم الشركات غير المستوفاة لنسبة 5% من صافى الربح قبل خصم الضرائب طبقاً لآخر قوائم مالية سنوية ودورية سابقة على طلب القيد فى حالة توافر إحدى الحالات التالية:

الأولى: تقديم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لثلاث سنوات مالية فعلية سابقة على طلب القيد معدة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة، وبشرط ألا يقل متوسط صافى الأرباح السنوية للشركة المتولدة من نشاطها المحقق لغرض الشركة الرئيسي قبل خصم الضرائب عن آخر ثلاث سنوات سابقة على طلب القيد منسوبة إلى متوسط رأس المال المدفوع عن ذات الفترة عن نسبة 5% وبشرط عدم تحقيق صافى خسائر من نشاطها المحقق لغرضها الرئيسي خلال أى من السنوات المالية الثلاثة السابقة على طلب القيد.

الثانية: تقديم قوائم مالية مجمعة متوافر بها نسبة ال 5% صافى ربح قبل خصم الضرائب منسوباً لرأس المال المطلوب قيده.

الثالثة: ويجوز التقدم بطلب القيد فى حالة عدم توافر شروط الحالة الاولى والثانية وبشرط أن لا يقل صافى حقوق المساهمين بالشركة عن 200 مليون جنيه. وأن يكون ما لا يقل عن نصف رأس المال مملوك لمساهمين لهم خبرة وسابقة أعمال متميزة فى مجال نشاط الشركة أو من البنوك أو شركات التأمين وأن تقدم الشركة دراسة معتمدة من أحد المستشارين الماليين المقيدين بسجل الهيئة توضح فرص النمو والربحية، ويجب أن يرفق بطلب القيد الدراسة المشار إليها وأية بيانات أو مستندات ترى الهيئة أهمية الإفصاح عنها عند الطرح.

الرابعة: للشركات الملزمه بإعداد قوائم مالية مجمعة تقديم القوائم المالية الخاصة بها عن الفترة من تاريخ تأسيسها وحتى تاريخ تقديم طلب القيد على ان تكون معدة ومراجعة طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية مرفقا بها تقرير الفحص الدورى المحدود من مراقب الحسابات وكذلك القوائم المالية عن السنة المالية السابقة على طلب القيد للشركات التابعة لها على الا يقل عددها عن شركتين، وعلى ان تكون معتمدة من الجمعية العامه العادية للشركة ومصدق عليها

من الجهة الإدارية المختصة، والا يقل اجمالى حقوق المساهمين بالشركات التابعة للشركة الملزمة باعداد قوائم مالية مجمعة والمطلوب قيد أسهمها عن اجمالى رؤوس أموالها المدفوعة طبقا للقوائم المالية الفعلية لتلك الشركات عن اخر سنة مالية سابقة على طلب القيد، والا تقل نسبة صافى الربح قبل خصم الضرائب المتولد من ممارسة الشركات التابعة لنشاطها من غرضها الوارد في نظمها الأساسية في اخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من راس المال المدفوع كما تظهره القوائم المالية لها، كما لا تقل نسبة صافى الربح قبل الضريبه بعد حسابة على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية – في حالة الانتهاء من اعدادها – عن نسبة 5% من راس المال مرجحا بالمدة.

الخامسة: للشركات الناتجة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم لشركات غير مقيدة أسهمها بالبورصة المصرية تقديم القوائم المالية الخاصة بها عن سنة مالية كاملة سابقة على طلب القيد، على ان تكون معدة طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية مرفقا به تقرير الفحص الدورى المحدود من مراقب الحسابات وكذلك اخر قوائم مالية سنوية للشركة القاسمة، على ان تكون جميعها معتمدة من الجمعيات العامة العادية للشركات ومصدق عليها من الجهة الإدارية المختصة، وبشرط الا تقل نسبة صافى الربح قبل خصم الضرائب المتولد من ممارسة الشركة لنشاطها من غرضها الوارد في نظمها الأساسية في اخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من راس المال كما تظهره القوائم المالية لها.

وللشركات الناتجة عن إعادة الهيكلة بالاندماج لشركات غير مقيدة أسهمها بالبورصة المصرية تقديم القوائم المالية الخاصة بها عن الفترة من تاريخ إتمام إجراءات إعادة الهيكلة وختى تاريخ تقديم طلب القيد على ان تكون معده طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية مرفقاً به تقرير الفحص الدورى المحدود من مراقب الحسابات وكذلك القوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات عن سنتين ماليتين للشركات المندمجة وعلى ان تكون معتمدة من الجمعية العامه العادية للشركة ومصدق عليها من الجهة الإدارية المختصة ، وبشرط توافر شروط القيد بالشركات المندمجة قبل الاندماج.

ما هى مهلة تنفيذ الطرح بالبورصة بعد القيد؟ وهل يمكن مدها لمدد آخرى؟

خلال ستة أشهر من تاريخ القيد المؤقت بالبورصة، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها.

أهم مستندات قيد أسهم الشركة بالبورصة المصرية

مجموعة المستندات القانونية التي تثبت وجود الشخصية الإعتبارية للشركة

- موافقة الهيئة العامة للرقابه المالية على إصدار أسهم الشركة عند التأسيس وعند كل زيادة.
- النظام الأساسى للشركة منشوراً بصحيفة الإستثمار أو صحيفة الشركات وتعديلاته.
- مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري للشركة.

مجموعه المستندات المرتبطة بتقديم طلب القيد بالبورصة

- ما يفيد ايداع أسهم الشركة بنظام الإيداع والقيد المركزي.
- طلب قيد موقع من الممثل القانوني للشركة وفقاً للنموذج المعد لذلك.
- صورة من التوكيل الرسمي الموثق من الممثل القانوني إلى وكيل القيد أو المفوض بالتعامل مع البورصة لإنهاء إجراءات القيد.
- نماذج القيد على مكاتبات الشركة ومختومة بخاتمها.
- صور إيصالات سداد مقابل الخدمات ورسوم القيد.
- تعهد بتوقيع عقد الإتفاق بين البورصة والممثل القانوني للشركة لقيد أسهم الشركة.

مجموعه مستندات مرتبطة بالمركز المالي للشركة

- التقارير المالية عن سنتين ماليتين كاملتين سابقتين على طلب القيد وكذلك آخر تقارير مالية دورية صادرة (إن وجدت).
- محضر الجمعية العامة العادية التي صدقت على آخر قوائم مالية سنوية ودورية معتمداً من الجهة الإدارية المختصة.
- شهادة حديثة من مراقب الحسابات المقيد بسجل الهيئة موضح بها تطور رأس المال وأسلوب سداد كل إصدار.

عقد القيد مع البورصة

- توقيع عقد الإتفاق مع البورصة والممثل القانونى للشركة لقيد أسهم الشركة.

هل يجوز قيد الأسهم الأجنبية؟

بالإضافة الى الاحكام العامة لقيد الأوراق المالية فيجب على الشركة الأجنبية التي ترغب في قيد أسهمها استيفاء الشروط التالية:

- أن تكون أسهم الشركة مقيدة في أحدي البورصات الأجنبية التي تخضع لإشراف جهة تمارس اختصاصات مماثله لاختصاصات الهيئة في مجال سوق المال
- وأن تكون الأسهم بالجنيه المصري او بعملة اجنبية قابلة للتحويل للجنيه المصري.
- إعداد القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات ومراجعتها طبقاً للمعايير المصرية أو الدولية أو الأمريكية (مع تقديم نسخة مترجمة باللغة العربية)
- ألا يقل رأس مال الشركة عن 100 مليون دولار أمريكي أو ما يعادله و10 مليون دولار أمريكي بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الا يقل عدد المساهمين بالشركة بعد الطرح عن 150 مساهم.
- الا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 5% من إجمالي أسهم الشركة.
- لا يقل عدد الأسهم عن 5 مليون سهم وعن 100 ألف سهم للشركات الصغيرة.
- أن يكون للشركة ممثل قانوني بمصر.

شروط قيد أسهم شركة اجنبية غير مقيدة في بورصة أجنبية

- ان يكون أكثر من 50% من حقوق ملكيتها وأصولها وايراداتها من شركات مصرية تابعة لها.
- أن تقدم الشركة قوائم مالية مجمعة لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد مُعدة ومراجعة طبقاً للمعايير المصرية أو الدولية أو الأمريكية، على ان تلتزم بإعداد القوائم المالية لها بعد القيد وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وأن يتم مراجعتها وفقا لمعايير المراجعة المصرية.
- الا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركة ما يعادل 100 مليون جنيه ولا يقل عن ما يعادل 1 مليون جنيه وحتى 100 مليون جنيه بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ما هي نشرة طرح أسهم الشركة بالبورصة المصرية

- تقرير يوضح الموقف المالي والقانونى للشركة محل الطرح.
- يتضمن كافة المعلومات القانونية والمحاسبية الجوهرية وغير الجوهرية التي يلزم معرفتها لاتخاذ قرار الاستثمار.
- هي بمثابة عقد بين الطرف البائع والمشترى المحتمل بموجبه يتم عرض البيع وقبول الشراء على السهم محل الطرح.
- لا يجوز تضمينها معلومات غير موثقة.
- لا يجوز تضمينها معلومات غير حقيقية والا عوقب من قام بذلك بالجزاءات المشار اليها بالقانون 95 لسنة 1992.

خطوات عملية القيد

1. التعاقد مع وكيل القيد المعتمد
2. تقديم مستندات القيد بالبورصة
3. مرحلة نشر طلب القيد
4. إستيفاء المستندات وفحص طلب القيد
5. توقيع عقد اتفاق القيد مع البورصة في حالة صدور قرار الموافقة على القيد
6. صدور قرار بالموافقة على القيد

7 ادراج بيانات أسهم الشركة على قاعدة بيانات البورصة

8 تسجيل الشركة بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية

9 اعتماد تقرير الإفصاح بغرض الطرح أو نشرة الطرح من الهيئة العامة للرقابة المالية

10 نشر تقرير الافصاح بغرض الطرح أو نشرة الطرح على شاشات التداول وبصحيفتين يوميتين صباحتين واسعتي الانتشار وعلى الموقع الإلكترونى للبورصة المصرية

11 تنفيذ الطرح من خلال سوق الصفقات الخاصة

12 تنفيذ الطرح وإتمام القيد ثم بدء التداول على أسهم الشركة من خلال نظام التداول

حالات خاصة للقيد

هل يمكن قيد أسهم الشركات التي لم تصدر قوائم مالية عن سنتين ماليتين بالبورصة المصرية

يمكن ذلك للشركات التي تأسست عن طريق طرح أسهمها في إكتتاب عام أو خاص، أو طرحت أسهمها لاحقاً من خلال طرح عام أو خاص بناءً على نشرة إكتتاب أو طرح أو مذكرة معلومات معتمدة من الهيئة.

ولكن هناك شروط خاصة يلزم توافرها

الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المطلوب قيده

لا يقل عن 200 مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

الحد الأدنى لمجموع الأسهم المملوكة لمساهمين رئيسيين

لا يقل عن 51% من رأس مال الشركة.

الحد الأدنى لنسبة الأسهم حرة التداول

لا تقل عن 15% من إجمالى أسهم الشركة.

الحد الأدنى لعدد المساهمين بالشركة

لا يقل عن 1000 مساهم.

الحد الأدنى لعدد الأسهم المطلوب قيدها

لا يقل عن 20 مليون سهم.

الحد الأدنى لنسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين والمؤسسين مجتمعين بالشركة عند تقديم طلب القيد

لا يقل عن 75% من حصتهم في أسهم الشركة وبما لا يقل عن 51 % من إجمالي أسهم الشركة ويسري ذلك على زيادة رأس المال.

فترة احتفاظ المساهمين الرئيسيين والمؤسسين مجتمعين

حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي تحقق فيها الشركة نسبة صافي ربح قبل خصم الضرائب لا يقل عن 5% من رأس المال المقيد وبما لا يقل عن سنتين ماليتين كاملتين على الأقل من تاريخ القيد.

تقرير الإفصاح المشار اليه بالمادة 138 من لائحته التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981

تلتزم الشركة بنشر هذا التقرير قبل تداول أسهمها.

تقديم دراسة معتمده من أحد المستشارين الماليين المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية يلزم تقديمها بحيث توضح فرص النمو الواعدة وعلى أن تتضمن على الأقل ما بالشركة من نشاط وما أبرمته من عقود والتوقعات المالية المستقبلية والتوقعات المستقبلية للربحية ومدى كفاية الموارد المالية والقيمة العادلة للسهم عند الطرح.

هل يمكن قيد شركات يقل رأس مالها عن ١٠٠ مليون جنيه

يسمح بقيد الشركات فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة وهى السوق المعني بقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التى يقل رأس مالها المصدر عن 100 مليون جنيه.

ويعتبر ذلك السوق منصة أخرى لتداول الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتيح التمويل المناسب لها ويساعدها على التوسع والنمو بما ينعكس على الإقتصاد القومى.

يعتبر توفير التمويل بصورة ميسرة لهذه الشركات عبر قيد وتداول أوراقها المالية بالبورصة هدف رئيسي تسعى إدارة البورصة لتحقيقه وفى نفس الوقت تسعى لتوفير الحماية للمستثمرين وضمان توفير كافة المعلومات في الوقت المناسب بما يمكنهم من إتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

www.egx.com.eg